كـــــلام ابـــيـــض

تنوي وتعتزم

■ جلال حسن

من أكثر الأفعال المضارعة ليونة بإهمال الزمن،تلك الأفعال التي تبطن فعلها بالغيب من دون تحديد نقطة الشروع والانجاز، اما إذا أضيف لها حرف السين، فذلك ما يترك الحبل سائبا على الجرار.. وتميع الأفعال بالعزم الذي لم يبدأ لانه من دون توكل.

أما فعل "تشهد" فانه بلا شكل واضح للرؤيا لانه بالسنوات الطوال في مقاييس الانجازات العامة للسقف الزمني للمشاريع، وربما أكثر في تدوير الميزانيات وملف الحسابات الختامية.

كثيرة هي الأخبار التي تصلنا من الوزارات، وحال قراءة بعضها ومن التي تبدأ بالفعل "تعتزم" او "تنوي" او " في النية "نعرف سلفاً ان هذا الخبر لا يمتلك الموضوعية والحالية والجدية في ثيمته الأساسية، فما قيمة خبر يذكر ان الوزارة الفلانية تنوي إقامة مشروع ستراتيجي بعد إجراء الخطط اللازمة وإعداد الدراسات، وهي أصلا لم تقم بأي شيء لذلك المشروع، يوازي أفعال تعتزم وستقوم وستبدأ وستباشر وسوف وأخواتها.

اعترافات بعض المسؤولين بتشخيص الأخطاء خصوصا في المشاريع التي يعاد تأهليها أكثر من مرة أو المتلكئة أصلا يعطي انطباعا أولياً ان هناك من يمتلك التشخيص الدقيق وإعطاء الرأي بأي مشروع، ولكن ما هي الإجراءات الموضوعية والقانونية في حالات كشف الخلل؟

مسؤولون كثيرون يكشفون الأخطاء والإخلال بالضوابط التعاقدية والاخلال بالتنفيذ ويصرحون بها لوسائل الإعلام ولكن لم تتخذ أي إجراءات، بل هناك تبريرات غير موضوعية وعلى لسان كبار المسؤولين بعدم الإفصاح والامتناع عن كشف أسماء الشركات المحلية المتلكئة في تنفيذ المشاريع، لأنها مرتبطة بأشخاص متنفذين داخل الحكومة، ويعترفون ان هناك فسادا كبيرا يحيط بالعديد من المشاريع العملاقة، ولم يتمكن مجلس النواب من متابعة جميع هذه المشاريع بسبب تعطل دوره الرقابي الناتج عن العلاقات الشخصية بين الأعضاء في المجلس والمتنفذين في الحكومة.

ان هذه التصريحات الصحفية للمسؤولين العراقيين يقابلها بذات الوقت تصريحات مماثلة لكبار الاقتصاديين في البلاد يحملون الحكومة الحالية ومجلس النواب والأحزاب الكثيرة مسؤولية ضياع وتبديد ثروة البلاد، ويدعون الى فتح باب التحقيق في مجمل المشاريع التي انيطت الى شركات متلكئة نفذتها على الورق وقبضت مستحقاتها بالكامل.

ان الحديث يطول عن المشاريع وسط فوضى منح العقود وتبادل الاتهامات بين الوزارات الخدمية بخصوص تنفيذ تلك المشاريع الخدمية، ولكن متى نتخلص من أفعال تنوي وتعتزم وستقوم، نكون قد وصلنا بالسلامة والأمان الى تصريح مسؤول كبير قوله ان العام الجديد سيشهد افتتاح أكبر المشاريع الستراتيجية في الشرق الأوسط!

jalalhasaan@yahoo.com

محافظة ذي قار

إنجاز ٢٢٤ مشروعاً خدمياً ولا زالت تعاني نقص الخدمات

من مشاريع الطرق في ذي قار

□ الناصرية/ حسين العامل

في الوقت الذي أعلنت فيه محافظة ذي قار عن استكمال انجاز ٢٢٤ مشروعا خدميا خلال عام ٢٠١٠ ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي والعامين الماضيين أعرب العديد من الشرائح الاجتماعية عن قلقها من تراجع مستوى الخدمات البلدية في الأحياء الشعبية والمناطق الفقيرة.

وقالت معاون مدير التخطيط والمتابعة في محافظة ذي قار المهندسة فاطمة نزار سمير لـ(المدى) أمس: ان محافظة ذي قار استكملت انجاز ٢٢٤ مشروعا خدميا وتنمويا من أصل ٣٧٠ مشروعاً يجري تنفيذها حالياً ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي والعامين الماضيين، مشيرة الى ان مشاريع الخطة التي رصد لها هذا العام ١٦٥ مليار دينار تتوزع بواقع ١٥٤ مشروعا في قطاع البلديات و٤٤ مشروعا في قطاع الطرق والجسور و٣٦ مشروعا في قطاع الماء و٢٨ مشروعا في قطاع الكهرباء و٢٦ مشروعاً في قطاع المجاري و٢٢ مشروعا في قطاع التربية والتعليم و٩ مشاريع في قطاع الجامعة و٨ مشاريع في قطاع الإدارة المحلية و٧ مشاريع في قطاع المعاهد التقنية في الشطرة والناصرية و٧ مشاريع في قطاع الصحة و٥ مشاريع في قطاع البريد و٥ أخرى في قطاع شركة أور و٣ مشاريع في قطاع الشرطة ومشروعين في كل من دوائر التخطيط العمراني والجنسية ومشروعاً واحداً في كل من قطاعات الدفاع المدني والمالية والأمن الوطني والزراعة وتصنيع الحبوب ومختبر ذي قار.

مشاريع منفذة

ونوهت نزار الى ان المشاريع المنفذة تشمل إنشاء وتبليط وتأهيل شوارع وأرصفة وقوالب جانبية ومد شبكات ماء وإنشاء محطات صرف صحي وخطوط مجار وتبليط طرق ريفية وشراء محولات ومحطات ثانوية ومد شبكات كهرباء وإنشاء ٢٢ مدرسة وروضة وبناء كليات وأقسام ملحقة في جامعة ذي قار والمعاهد التقنية وتجهيز بدالات ومعدات وأجهزة طبية مختلفة وآليات اختصاصية وإنشاء عدد من الأبنية الحديثة للدوائر الحكومية.

ومن جانبه أكد مدير بلديات ذي قار المهندس سلام هاشم الصافي انجاز ٥٥ مشروعا من أصل ٦٨ مشروعا تضمنتها خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي، منوها الى ان الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشاريع المذكورة بلغت ٧٠ مليار دينار، لافتاً الى تنفيذ عدد آخر من المشاريع الخدمية ضمن الخطة الاستثمارية ومنحة رئاسة الوزراء وخطة مشاريع الموازنة الخاصة بمديرية البلديات.

نقص الخدمات

وتضم محافظة ذي قار التي يقدر عدد نفوسها بمليوني نسمة ٢٠ وحدة إدارية بواقع خمسة اقضية و١٥ ناحية حيث تواجه معظم الوحدات الإدارية المذكورة من نقص في الخدمات الأساسية كاعمال التنظيفات ورفع النفايات وتبليط الشوارع وشبكات المجاري النظامية فضلا عن قدم خطوط الشبكة الكهربائية وشحة مياه الشرب ولاسيما في المناطق المتاخمة لاهوار الناصرية حيث تواجه مناطق الفهود والحمار وسيد دخيل شحة كبيرة في مياه الشرب في الوقت الحاضر الأمر الذي اضطر الحكومة المحلية مؤخرا الى تسيير سيارات حوضية من مراكز المدن القريبة الى المناطق المذكورة لمعالجة شحة المياه. وتعزو الجهات الرسمية نقص الخدمات الى قلة التخصيصات المالية المرصودة للمحافظة.. ففي مجال التنظيفات على سبيل المثال لم يخصص سوى ثلاثة مليارات دينار لتنظيف ١٩ وحدة إدارية تشرف عليها مديرية بلديات ذي قار بينما تقدر الحاجة الفعلية وفق تقديرات مدير البلديات المهندس سلام الصافي بعشرة مليارات دينار وهو الأمر الذي يكاد ينطبق على معظم القطاعات الخدمية والتنموية في محافظة ذي قار.

المدارس الطينية

وعن الإجراءات التي اتخذتها المحافظة لمعالجة مشكلة المدارس الطينية والتي يتجاوز عددها في محافظة ذي قار الـ ١٥٠ مدرسة طينية قالت معاون مدير التخطيط والمتابعة في محافظة ذي قار: ان العمل جار حاليا لتنفيذ ٦٠ مدرسة بديلة للمدارس الطينية مؤكدة انجاز ٣٥ مدرسة من إجمالي عدد المدارس التي يجري تنفيذها على حساب المجلس الأعلى للاعمار التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وكانت محافظة ذي قار قد أعلنت مؤخرا عن خطة أخرى لتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية تقدر كلفتها بـ ١٢ مليار دينار وذلك ضمن برنامج البترو دولار وتشمل الخطة التي حصلت المدى على نسخة منها تخصيص ملياري دينار لمشروع تجهيز ونصب محطة اوتو ترانسفورمر في محطة كهرباء الناصرية الحرارية و ٥٠٠ مليون دينار لتأهيل المحولة الرئيسة ١٣٢ KV في محطة الناصرية القديمة و١٢٣٠ مليون دينار لتجهيز محولات ومواد صيانة لشبكة الكهرباء و١٥٠٠ مليون دينار لتجهيز ونصب وتشغيل أجهزة سونار لصالح مديرية شرطة ذي قار و٥٠٠ مليون دينار لتجهيز أنابيب ماء ومواد صيانة و١٨٠٠ مليون دينار لتجهيز مولدات كهربائية لمشروع ماء الناصرية الموحد و٢٥٠٠ مليون دينار لتجهيز آليات تخصصية و١٩٧٠ مليون دينار لتجهيز كابسات نفايات لمديرية بلدية الناصرية.

محافظة نينوى

مشاكل المحافظة للعام ٢٠١٠ نسخة مدورة من العام الماضي

مشاريع استثمارية قيد الانجاز

□ الموصل / نوزت شمدين

محافظة نينوى أعلنت قبل أيام من نهاية عام ٢٠١٠، إحالة جميع مشاريع تنمية الأقاليم، وهو ذات الإعلان الذي صدر في التوقيت نفسه في نهاية عام ٢٠٠٩، إلا أن الشارع الموصلي مازال بحاجة إلى من يثبت له تنفيذ هذه المشاريع، وهذا ما لم يحدث طوال أكثر من عام ونصف على تشكيل الحكومة المحلية في نينوى.

ابرز عناوين الشأن الاقتصادي لعام ٢٠١٠ في نينوى، كان الإعلان في نهاية تشرين الثاني الماضي عن مشروع عين العراق السكني، الذي سيفترش جنوب مدينة الموصل، على مساحة ٤٠٠٠ متر مربع، بواقع عشرين ألف وحدة سكنية مع ٧٥٠ منزلا مع الملحقات من متنزهات ومحال تجارية وغيرها، وقد تم الإعلان عن بدء تنفيذ المشروع في احتفال مهيب إقامته مجموعة شركات العروش صاحبة المشروع بالتعاون مع هيئة استثمار نينوى.

مشاريع استثمارية

المراقبون عدوا هذا المشروع، بداية النهاية لأزمة السكن، وحجر الأساس لبدء مشاريع استثمارية لتغيير شكل الموصل، ونينوى بشكل عام، وأكدوا آن تأثيره السحري ظهر بعد أيام قلائل من الإعلان عنه، حيث هبطت أسعار العقارات في كلا جانبي مدينة الموصل، بنحو عشرين في المئة، وأشاروا إلى آن الأسعار حتى وإن لم تستمر في الانخفاض، فأنها لن ترتفع مجددا في الأقل.

كما آن نينوى عقدت قبل ذلك معرضاً استثمارياً دوليا للمرة الأولى، شاركت فيه شركات متخصصة أبدت رغبة في دخول سوق المنطقة، وعقدت كذلك مؤتمرها الأول للتنمية، الذي خرج بتوصيات لتحريك عجلة البناء والإعمار، وحل المشاكل العالقة بين المحافظة والوزارات التي ترتبط بها الدوائر الحكومية في نينوى، لكن بقيت مشكلة تخصيص الأرض لمشاريع الاستثمار قائمة بلا حلول، وهو ما أدى في نهاية الأمر الى صدور قرار من محافظة نينوى بإقالة رئيس هيئة الاستثمار، وحل الهيئة.

إلغاء هيئة الاستثمار

وجاء رد مجلس محافظة نينوى سريعاً على ذلك، حيث أعلن مصدر فيه، رفض المجلس في جلسة خاصة قرار المحافظ بحل وإلغاء هيئة استثمار نينوى واعتبر ذلك غير قانوني وتجاوزاً على صلاحياته.وعقد المجلس اجتماعا استضاف فيه رئيس هيئة الاستثمار، وأكد أعضاء في المجلس ان محافظ نينوى، قام بمخالفات قانونية عدة بتدخله بعمل هيئة الاستثمار، ومنها مخالفته قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، لأنه لا يعطي الحق للمحافظ بإقالة وتعيين أعضاء هيئة الاستثمار من دون الرجوع للمجلس وهو ما يعني تجاوزا للصلاحيات. رفض المجلس اعتبر من قبل مراقبين سياسيين، مؤشرا على وجود خلافات داخلية في قائمة الحدباء الوطنية، لاسيما وان اغلب أعضاء المجلس ومحافظ نينوى مشتركون في تلك القائمة، والرفض الذي أبداه أعضاء في المجلس لقرار حل هيئة الاستثمار، هو رفض بالأساس لإنفراد قياديين في قائمة الحدباء الوطنية بقراراتهم من دون الرجوع الى شركائهم بحسب أولئك المراقبين.

إحالة مشاريع

وعودة لملف المشاريع في نينوى، فان المحافظ أعلن في مؤتمر عقد في مبنى محافظة نينوى عن إحالة (٣٥٥) مشروعاً بكلفة بلغت نحو (٢٨٧) مليار دينار.

وذلك لم يختلف عن إعلان مشاريع ٢٠٠٩، الا في ما يتعلق بقول المحافظ ان شركات أجنبية ستشارك في تنفيذ مشاريع وصفها بالكبيرة في محافظة نينوى.

المحافظ قال أيضاً إن المشاريع توزعت على مختلف القطاعات ومنها، مشاريع لكهرباء نينوى وعددها (٦٠) مشروعاً بكلفة (٤٣) مليار دينار، وقطاع التربية بلغت مشاريعها(٧١) مشروعاً بقيمة (٣٩) مليار دينار، وهناك (٣٥) مشروعاً لبلدية الموصل بتكلفة تصل الى (٣٨) مليار دينار، وقطاع الصحة خصص له مبلغ (٥٢) مليار دينار، لتغطية (٢٨) مشروعاً، هناك مشاريع بدأ العمل فيها فعليا وهي (١١١) مشروعاً تبلغ قيمتها (٤١)مليار دينار، أما بالنسبة لماء نينوى فقد خصص له (٢٥) مليار دينار عن (٤٣) مشروعاً، ولبلديات نينوى (٢٣) مليار دينار، توزعت على (٣٧) مشروعاً، والطرق والجسور حدد رصد لمشاريعها الـ (٢١) مبلغ (١٥) مليار دينار، ولـلإدارة المحلية خصص مبلغ (١٩) مليار دينار، لتنفيذ (١٣) مشروعاً، وأوضح المحافظ ان هناك مشاريع متنوعة أخرى ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام ٢٠١٠، منها إعادة اعمار ملعب الإدارة المحلية.

واختتم القول: ان (١١١) مشروعاً قد بدأ تنفيذها بشكل فعلي.

محافظة بابل

بابل تشهد عشرات المشاريع برغم قلة التخصيصات المالية

مرآب متعدد الطوابق

□ بابل / إقبال محمد

بابل من المحافظات العراقية التي عانت كثيراً من قلة وانعدام البناء والأعمار والخدمات في زمن النظام السابق وبعد التغيير بدأت المحافظة تعيش عهداً جديداً حيث بلغ عدد المشاريع التي نفذت فيها أكثر من (١٧٠٠) مشروع في مختلف المجالات.

كان عام ٢٠١٠ عاماً مميزاً لمحافظة بابل برغم قلة الأموال المخصصة لتنفيذ المشاريع وعدم وجود مبالغ من السياحة الدينية أو البترو دولار وهذا اثر كثيراً على حركة الإعمار والبناء ومع ذلك كان عام ٢٠١٠ عاماً شهد تطوراً مهماً في تنفيذ المشاريع وكانت هناك جهود كثيرة من قبل الحكومة المحلية للحصول على أموال إضافية أو الحصول على المبالغ المسترجعة لعام ٢٠٠٨ إلا ان تلك الجهود باءت بالفشل.

مشاريع إعمارية

وقال صادق المحنة نائب محافظ بابل: إن كلفة مشاريع المحافظة التي أحيلت وفق الشروط القياسية العالمية والمبلغة من قبل وزارة التخطيط بلغت (١٣٠) مليار دينار ولأكثر من ٨٠٠ مشروع.

وأشار النائب الى ان حالة هذه المشاريع وفق الصيغ الجديدة هي من اجل الحصول على مشاريع اعمارية متكاملة وذات مواصفات هندسية وفنية وكذلك الحصول على شركات جيدة ذات إمكانات مالية وإدارية وفنية لتنفيذ هذه المشاريع بعد ان لوحظ كثرة المشاكل والتلكؤ في المشاريع السابقة .

وأضاف المحنة: انه تم بناء مشاريع ستراتيجية عدة ومتنوعة في بابل حيث تم افتتاح جسرين معلقين هما جسراً الطهمازية والثورة ووضع حجر الأساس لمجسر نادر وهذه الجسور ستسهم في حل أزمة المرور في أهم مناطق المدينة وكذلك تم افتتاح مجمع الحلة السكني المؤلف من (٥٠٢) شقة سكنية ومواصفات حديثة وان هناك مجمعاً آخر سيفتتح قريباً وهو أيضا يضم (٥٠٢٩) شقة سكنية.

الدوائر الخدمية

مبيناً ان هناك أعمال عدة ومتنوعة يجري تنفيذها مثل بناء مستشفى الحلة الجديد وبناية المحافظة ومجلس المحافظة ومشروع مجاري الحلة للأمطار والصرف الصحي وكذلك هناك بناء العشرات من المدارس والمراكز الصحية وبنايات الدوائر الخدمية إضافة الى بناء العديد من مجمعات الماء والاهتمام بقطاع الكهرباء والخدمات والبلدية. وأشار المستشار في ديوان المحافظة حسن المرزوكي الى إن العمل الذي تقوم به دائرة العقود لتنفيذ المشاريع أصبح عملاً متكاملاً بعد ان تم تنفيذ تعليمات وزارة التخطيط بشأن إعطاء المشاريع وفق الشروط القياسية العالمية وان المحافظة طبقت نظاما جديداً في تقسيم المحافظة على أربعة قطاعات تعنى بالمشاريع وحسب الاقضية الأربعة في المحافظة حيث تقوم تلك القطاعات بالإشراف والتنفيذ على المشاريع المنفذة في كل قضاء وكل قطاع فيه ممثلان من مجلس المحافظة والحكومة التنفيذية ودائرة العقود وممثلان من الدوائر المستفيدة المشاريع من اجل الإسراع في تنفيذ المشاريع.

قطاع الصحة

إما في قطاع الصحة فقد أكد الدكتور محمود عبد الرضا مدير عام صحة بابل ان منجزات كثيرة تحققت للقطاع الصحي منها إنشاء العشرات من المراكز والبيوتات الصحية في مختلف أنحاء المحافظة، إضافة الى افتتاح (٥) مستشفيات في الاقضية والنواحي وافتتاح مستشفى الحروق النموذجي وافتتاح بناية للأطباء الاختصاص وبناية مصرف الدم النموذجي وبناية جديدة لدائرة صحة بابل وبدء العمل لإنشاء اكبر مستشفى تخصصي في المحافظة يتسع لـ (٤٥٠) سريراً وتم انجاز أكثر من (٢٠٪) منه إضافة الى افتتاح مركز قسطرة القلب وبناية عمليات القلب وعشرات المراكز التخصصية في مجال الطب والصحة كذلك تم تجهيز المستشفيات بأحدث الأجهزة الطبية ومن مناشئ عالمية متخصصة مثل المفراز الحلزوني والرنين المغناطيسي وأجهزة تفتيت الحصى وأجهزة القلب والصدمة، إضافة إلى تأهيل جميع صالات العمليات الموجودة في المستشفيات.

محافظة البصرة

ميزانية تنمية الأقاليم اقتصرت على تمويل المشاريع المستمرة

□ البصرة/ عماد كامل

تسلمت الحكومة المحلية الجديدة في محافظة البصرة مسؤولية إدارة المحافظة في الثامن والعشرين من نيسان الماضي ومن ذلك التاريخ والمواطن البصري يراقب ما ستنفذه هذه الحكومة من تحسين لمستوى المعيشة ومستوى الخدمات في المحافظة،وقد نفذت الحكومة المحلية العديد من المشاريع العمرانية والخدمية التي لها تأثير كبير في تطوير البنية التحتية للمدينة والتي أضفت بدورها على مدينة البصرة حلة جديدة أثبتت للمواطن البصري انها شهدت اعمالا ميدانية كبيرة على صعيد الاعمار.

تمويل المشاريع

وتشير المصادر القريبة من دائرة العمل الى ان الحكومة المحلية في البصرة تسلمت زمام الأمور بميزانية قدرها ٩٧مليار دينار، كما ان تخصيصات ميزانية تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٠ اقتصرت على تمويل المشاريع المستمرة، الا ان تلك المعوقات لم تثنِ الحكومة المحلية في البصرة عن تقديم أفضل الخدمات لأبنائها فقد واصلت الإشراف على الكثير من المشاريع المحالة للتنفيذ منذ الأعوام السابقة وقامت بتذليل العقبات التي تعترض انجاز المشاريع العمرانية بالشكل الأفضل، اذ قامت اللجان التابعة لمديرية العقود الحكومية التابعة لمحافظة البصرة بتسليم المشاريع المنجزة من قبل المقاولين والشركات المحالة اليها وهي حسبما ذكره حميد الرومي من إعلام محافظة البصرة، اذ توزعت المشاريع على مجال الكهرباء، اذ تم انجاز سبعة مشاريع منها تحسين وتطوير شبكة كهرباء(القبلة- حي الحسين- البصرة) و تحسين وتطوير شبكة كهرباء (الجنينة- العشار- أبو الخصيب)و تحسين وتطوير شبكة كهرباء (المعقل- ٥ ميل- الجمهورية)، وهنالك مشاريع أخرى يجري العمل فيها.

من مشاريع المجسرات

شبكات مجار

اما البلديات فقد أنجزت ٢٠ مشروعا توزعت بين إنشاء مجموعة من الشوارع في مناطق الزبير وأم قصر والهارثة والفاو وشط العرب وقضاء القرنة ومنطقة الشرش وهور السعد،كما قامت لجنة المجاري في المحافظة بتنفيذ ١٨ مشروع من بينها تنفيذ شبكات مجاري مياه الأمطار والثقيلة في حي الجهاد ومنطقة ٥ ميل وحي الخضراء والحكيمية والفاو والمعقل والقرنة والهارثة، ولجنة الماء نفذت خلال العام الجاري ١٨ مشروعا منها تجهيز ونصب وحدة ماء مجمعة بطاقة مليون غالون في ناحية السبيطية وقضاء القرنة والهارثة وأبو الخصيب. هذا وقد نفذت لجنة المباني في مديرية العقود الحكومية التابعة لمحافظة البصرة ٤٥ مشروعا توزعت على مديرية الأوقاف ١٠مشاريع ومديرية التربية ١٣ مشروعاً ودائرة صحة البصرة ٦ مشاريع ومديرية زراعة البصرة ٨ مشاريع ومديرية بلدية البصرة ٣ مشاريع والماء مشروعاً واحداً.